

موجز السياسات التجارية

منظمة الأغذية والزراعة تدعم مفاوضات منظمة التجارة العالمية خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري

التجارة والنظم الزراعية والغذائية المستدامة: سبل التفاعل

- يمكن للتجارة أن تساهم في تحقيق الأبعاد الثلاثة للاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في سياق تحويل النظم الزراعية والغذائية؛ إلا أنها كأي نشاط اقتصادي، تصاحبها مخاطر وعوامل خارجية سلبية يمكن أن تقوّض أهداف الاستدامة.
- من الضروري أن تترافق السياسات التجارية مع سياسات تكميلية موجهة إلى نواحٍ محددة من الاستدامة من أجل تحقيق أهداف متعددة.
- تكتسب خطط شهادات الاستدامة الطوعية أهمية متزايدة في الأسواق العالمية في ظلّ تزايد الطلب على المنتجات المستوفية لمعايير الاستدامة. ورغم قدرة هذه الخطط على إضافة نتائج بيئية واجتماعية إيجابية إلى المنافع الاقتصادية الناجمة عن التجارة، إلا أنّ معدلات المشاركة فيها منخفضة وقد تكون متطلباتها صارمة وتكاليف التقيّد بها مرتفعة.

تأليف: Cosimo Avesani

التجارة والأبعاد الثلاثة للاستدامة

التجارة والاستدامة الاجتماعية. يمكن أن تصبح التجارة، من خلال آثارها على نمو الاقتصاد والإنتاجية، آلية من أجل تحقيق نتائج الاستدامة الاجتماعية، بما يؤدي إلى تحسينات في الأجور الملائمة والنمو الشامل، الأمر الذي قد يحسّن بدوره رفاه الأطفال والمساواة بين الجنسين. ويمكن أن تعزز التجارة، من خلال زيادة المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية الهادفة إلى تحسين الإنصاف الاجتماعي، نوعية العمل، بما في ذلك الالتزام بمعايير أفضل للعمل وتدابير السلامة والصحة المهنية. ومع ذلك، في ظلّ غياب الأنظمة المناسبة، قد تأتي التجارة بنتائج اجتماعية سلبية، وقد ترتبط بخروقات في معايير العمل الأساسية، مثل عمل الأطفال والعمل الجبري والتمييز بين الجنسين.

التجارة والاستدامة البيئية. بما أنّ الميزة النسبية هي التي تحدد معالم التدفقات التجارية الدولية، ينبغي للتجارة أن تمكّن التخصيص المثالي والفعال للموارد على الصعيد العالمي. ويساعد ذلك البلدان على معالجة الاختلالات في الإنتاج المتصلة بالصدمات القصيرة الأجل مثل المخاطر الطبيعية وانتشار الآفات والأمراض والأحداث المناخية القصوى. كما يمكن أن توسع تجارة المنتجات الزراعية والغذائية الأسواق لكي تستوعب بضائع منتجة بطريقة أكثر استدامة، مما يساهم في إدارة الموارد الطبيعية على نحو أفضل وفي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته (Zimmermann و Rapsomanikis, 2021). إلا أنه مع اتساع الإنتاج لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الاستيراد، قد يزيد ذلك من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ويسهم مستقبلاً في زيادة إزالة الأشجار والخسائر في التنوع البيولوجي. وينطبق ذلك تحديداً على الواردات التي يكون مصدرها نظم زراعية وغذائية غير مستدامة (منظمة الأغذية والزراعة، 2018(ب)).

تعرف الأمم المتحدة الاستدامة بأنها «تلبية احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها الخاصة» (الأمم المتحدة، 1987). ويشير تعريف منظمة الأغذية والزراعة للنظم الزراعية والغذائية إلى تلك النظم التي توفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع على نحو لا يعرّض للخطر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تولد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال المستقبل (منظمة الأغذية والزراعة، 2018(أ)). ويمكن أن تتأثر أبعاد الاستدامة الثلاثة جميعها بالتجارة. وترتبط التجارة بالنظم الزراعية والغذائية في البلدان، فتؤدي بالتالي دوراً حاسماً في تزويد المستهلكين حول العالم بأغذية كافية وأمنة ومتنوعة ومغذية. ويمكن أن تسهم في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل للمزارعين والعمال والتجار في قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية. ويمكن أن تؤدي دوراً في التكيف مع آثار تغير المناخ وفي الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الزراعة (Zimmermann و Rapsomanikis, 2021). غير أن التجارة تترافق أيضاً مع مخاطر وعوامل خارجية سلبية يمكن أن تقوّض أهداف التنمية المستدامة.

التجارة والاستدامة الاقتصادية. منذ عام 1995، ازدادت القيمة الحقيقية للتجارة الدولية في المنتجات الغذائية والزراعية بأكثر من الضعف، مع تزايد مشاركة البلدان النامية في الأسواق الدولية في مراحل مختلفة من سلاسل الإمداد العالمية. ومن المقدر أنّ ثلث مجمل صادرات المنتجات الزراعية والغذائية يجري تداولها ضمن سلاسل إمداد عالمية تضم ثلاثة بلدان على الأقل (منظمة الأغذية والزراعة، 2020). وقد أدى هذا التوسع دوراً هاماً في تعزيز نقل المعارف والتكنولوجيا، مما أفضى إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية ودعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ومع ذلك، يمكن أن يأتي توسع التجارة بنتائج سلبية. فهو قد يؤدي على سبيل المثال إلى زيادة انعدام المساواة، بين البلدان وضمنها على حد سواء. وقد تكون هذه حال بعض البلدان المستوردة الصافية للأغذية حيث قد يجد المنتجون في القطاعات المتنافسة في مجال الاستيراد التي تتسم بضعف الكفاءة وبالقيود على الإنتاجية - بما في ذلك القطاعات التي يكون فيها الحصول على الأصول والمدخلات وأسواق الائتمان محدوداً - أنفسهم غير قادرين على التنافس في الأسواق فيعانون بالتالي من نتائج سلبية (Zimmermann و Rapsomanikis, 2021).

التجارة والسياسات التكميلية الهادفة إلى تحقيق نتائج الاستدامة

قد لا تكون السياسات التجارية أفضل الأدوات وأكثرها فعالية من أجل تحقيق أهداف متعددة. وفي حقيقة الأمر، لا بد من أن تصاحب التغييرات في السياسات التجارية تدابير تكميلية موجهة إلى نواحٍ محددة من الاستدامة. ومن شأن هذه التدابير أن تضمن، على سبيل المثال، التعويض على المنتجين والعاملين المتضررين من التنافس التجاري من خلال توفير الحماية الاجتماعية لهم.

FAO. 2017. *Voluntary sustainability standards in agriculture, fisheries and forestry trade*. Trade Policy Brief No. 30. Rome. 2 pp. <http://www.fao.org/3/I8843EN/I8843en.pdf>

FAO. 2018a. *Sustainable food systems. Concept and framework*. Rome. 8 pp. <http://www.fao.org/3/ca2079en/CA2079EN.pdf>

FAO. 2018b. *The State of Agricultural Commodity Markets 2018. Agricultural trade, climate change and food security*. Rome. 112 pp. <http://www.fao.org/3/I9542EN/I9542en.pdf>

FAO. 2020. *The State of Agricultural Commodity Markets 2020. Agricultural markets and sustainable development: Global value chains, smallholder farmers and digital innovations*. Rome. 164 pp. <https://doi.org/10.4060/cb0665en>

Meemken, E.-M., Barrett, C.B., Michelson, H.C., Qaim, M., Reardon, T. & Sellare, J. 2021. Sustainability standards in global agrifood supply chains. *Nature Food* 2021. <https://doi.org/10.1038/s43016-021-00360-3>

الأمم المتحدة. 1987. تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك. مرفق بالوثيقة 247/A/42. نيويورك. https://www.un.org/ga/247/A/42/Lang=A&427/search/view_doc.asp?symbol=A/42

Zimmermann, A. & Rapsomanikis, G. 2021. *Trade and sustainable food systems*. Food Systems Summit Brief. UN Food Systems Summit 2021. Rome. https://sc-fss2021.org/wp-content/uploads/202106/FSS_Brief_Trade_and_sustainable_food_systems.pdf

وبالمثل، سيكون من الضروري أن تضمن السياسات الرامية إلى صقل مهارات المزارعين والعمال في البلدان النامية قدرة الجهات الفاعلة الصغيرة النطاق على تلبية متطلبات الأسواق الدولية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ومن جهة أخرى، من الضروري استكمال السياسات الرامية إلى دعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته بسياسات تجارية مناسبة تضمن اتساق التجارة مع كل من الكفاءة الاقتصادية وخفض الانبعاثات الناجمة عن كل وحدة من المنتج، بغية الحد من تسرب الكربون.

معالجة الاستدامة عن طريق خطط إصدار الشهادات

تحدد خطط شهادات الاستدامة الطوعية متطلبات المنتج أو العملية التي ينبغي على المنتجين و/أو التجار و/أو بائعي التجزئة تلبيتها في إطار مؤشرات الاستدامة. ويمكن أن تتعلق هذه المتطلبات بأبعاد الاستدامة الاقتصادية و/أو البيئية و/أو الاجتماعية وأن تتضمن، على سبيل المثال، معايير حقوق الإنسان وتحسين استخدام الأراضي وصحة وسلامة العمال وحصول المزارعين على سعر عادل لقاء منتجاتهم، أو الممارسات المتبعة في المزارع التي تتيح تحسين إدارة الموارد الطبيعية والحد من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن الإنتاج. وتكتسب هذه الخطط أهمية بالنسبة إلى الأسواق والتجارة العالمية، ويمكن أن تسهل الوصول إلى السوق وأن تزيد فرص التصدير. لكن هذه الخطط قد تنطوي على متطلبات صارمة وتكاليف عالية للتقيد بها لا يمكن لصغار المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعمال الالتزام بها بسهولة (منظمة الأغذية والزراعة، 2017).

وتعدّ هذه الخطط غير كافية لوحدها من أجل التصدي لهيكلية السوق الشائعة وأوجه انعدام المساواة وضمان استدامة النظم الغذائية على نطاق واسع (Meemken وآخرون، 2021). وتتضمن التدابير والإجراءات على مستوى السياسات التي يمكن أن تسدّر المنافع الكاملة لخطط شهادات الاستدامة الطوعية ما يلي: حوارات مطلعة بين أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الوطني و/أو الإقليمي بهدف التوعية بدور هذه الخطط في تحقيق الاستدامة، والمواءمة و/أو الاعتراف المتبادل على المستوى العالمي، الذي يعدّ حاسماً من أجل خفض تكاليف الالتزام (أي خفض التكرار في عمليات الإنتاج والتعبئة وإصدار الشهادات وغيرها)، وتحسين قدرات ومجموعات مهارات المنتجين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجار وبائعي التجزئة، لا سيما الصغار منهم والأكثر ضعفاً (منظمة الأغذية والزراعة، 2020).

الإجراءات المطلوبة لمواجهة التحديات الرئيسية:

- ◀ ضمان أن يصاحب تحرير التجارة اتخاذ تدابير حماية اجتماعية تكميلية مناسبة لصالح الفئات المتضررة بمنافسة المنتجات المستوردة؛
- ◀ تعزيز الأنظمة البيئية بغية الحد من العوامل الخارجية الناجمة عن توسيع الإنتاج والنقل استجابة إلى تنامي التجارة، مثل إزالة الأشجار وتدهور التربة وخسارة التنوع البيولوجي؛
- ◀ تعزيز مواءمة معايير وشهادات الاستدامة بين البلدان من أجل تسهيل تطبيقها وخفض تكاليف المعاملات؛
- ◀ تنشيط الاستثمارات العامة في البنية التحتية الريفية والبحث والتطوير وخدمات الإرشاد بغية تقليل الحواجز الهيكلية التي تؤثر على الإنتاجية والنفاذ إلى الأسواق؛
- ◀ صياغة وتنفيذ سياسات لحيازة الأراضي والعمل تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص للاعتبارات الجنسانية؛
- ◀ تعزيز دور التجارة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته.